باتت تؤثر وتتأثر بشدة بمسارات الاقتصاد العالمي

أصول صناديق التحوط مرشحة لبلوغ 3.42 تريليون دولار بنهاية 2018

صناديق التحوط تؤثر على الاقتصاد العالمي

نمت صناديق التحوط بقوة منذ بروزها في أربعينيات القرن الماضي، بحيث باتت الآن مؤسسات اقتصادية تؤثر وتتأثر بشدة بمسارات الاقتصاد العالمي.

وبخلاف ما قد توحي به كلمة "التحوط" من تقليل المخاطر، فإن صناديق التحوط ترمي إلى تحقيق أقصى ربح ممكن للمستثمرين فيها، بما يتضمنه ذلك بطبيعة الحال من درجة عالية من المخاطرة.

وصناديق التحوط هي صناديق استثمارية تستخدم سياسات وأساليب استثمار متطورة، لتحقيق معدلات ربحية تفوق المتوسط العام للأرباح في السوق، وحيث إن تحقيق معدلات ربح مرتفعة هدف المسؤول عن إدارة صندوق التحوط، فإنه لا يكن ولاء لأي من الأصول المتعامل بها، وبالطبع فإن ذلك يتطلب درجة عالية من التنوع في الأساليب الاستثمارية التي يلجأ إليها المسؤول عن الصندوق.

وتظهر الاستطلاعات الدولية بين كبار المستثمرين في صناديق التحوط تفاؤلا ملحوظا بما سيحققونه من أرباح هذا العام، ويعد ذلك التفاؤل امتدادا للنجاحات التي حققتها صناديق التحوط العام الماضي، الذي كان الأفضل أداء منذ عام 2014.

إلا أن إيان نيكول المختص الاستثماري يعتقد أنه "على الرغم من العام الماضي يصنف على أنه الأفضل أداء بالنسبة إلى صناديق التحوط منذ عام 2014، إلا أنها لم تكن أفضل القنوات الاستثمارية".

ويوضح لـ"الاقتصادية"، أن تلك الصناديق "تمكنت من تحقيق متوسط عائد يقدر بـ 6.5 في المائة، لكنها مع ذلك لا تزال بعيدة عما تم تحقيقه في عام 2014 عندما قارب العائد 10 في المائة، كما أنها ضعيفة الأداء مقارنة بمؤشر ستاندرد آند بورز 500 الذي تمكن من تحقيق عائد بنحو 21.8 في المائة العام الماضي.

ومع هذا، يفسر ماك راسل المختص المالي في بورصة لندن مناخ التفاؤل لدى المستثمرين في صناديق التحوط قائلا "التفاؤل ناجم عن أن 2017 كان أول عام منذ أربع سنوات الذي تحقق فيه صناديق التحوط أهدافها، وبعض تلك الصناديق حقق أرباحا بمعدل 7.97 في المائة مقابل 2.99 في المائة عام 2016".

ويضيف لـ"الاقتصادية"، أن "دويتشه بنك" الألماني يتوقع وصول صافي التدفقات المالية لصناديق التحوط هذا العام إلى 41 مليار دولار، مقابل عشرة مليارات دولار العام الماضي، ما يرفع إجمالي الأصول في صناديق التحوط على مستوى العالم إلى 3.42 تريليون دولار أمريكي.

ويرجع بعض المختصين الانتعاش المتوقع في أداء صناديق التحوط هذا العام إلى خطة الإصلاح الضريبي لإدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترمب التي أقرها الكونجرس، إذ يتوقع أن تصب تلك الإصلاحات في مصلحة كبار المستثمرين ورجال الأعمال.

وستسهم تلك الإصلاحات في إضفاء الديناميكية على عالم الأعمال في الولايات المتحدة وتشجع المناخ الاستثماري، وبالفعل فقد حققت صناديق التحوط نتائج جيدة في الشهر الماضي، إذ ارتفعت بنسبة 2.8 في المائة، وتعد تلك أفضل بداية لها منذ عام 2006.

ومع توقع المختصين مزيدا من الاضطراب في أداء في سوق الأسهم، فإن صناديق التحوط تطرح نفسها بديلا استثماريا أكثر جاذبية، ويوضح لـ"الاقتصادية"، جاكوب دين المختص المالي في بورصة لندن، أنه "على الرغم من البداية القوية لصناديق التحوط هذا العام، والهزة التي انتابت أسواق الأسهم، إلا أن مؤشر ستاندرد آند بورز 500 لا يزال يحقق عائدا إجماليا قدرة 5.7 في المائة، ولهذا لن يكون أمام مديري صناديق التحوط غير التنقل بين الأسواق المتقلبة مستغلين التخفيضات الضريبية في الولايات المتحدة، والخطة الأمريكية لإصلاح البنية الأساسية، وتراجع السياسات النقدية التقليدية، والسعي إلى تحقيق أعلى استفادة ممكنة من الفجوات السعرية في سوق الأسهم على المستوى الدولي".

بعد فرض الولايات المتحدة رسوما جمركية عقابية على بعض الدول

«منظمة التجارة» تحذر من تفاقم خطر نشوب حروب تجارية

حذرت منظمة التجارة العالمية من تفاقم خطر نشوب حرب تجارية بعد فرض الولايات المتحدة أخيرا رسوما جمركية عقابية على بعض الدول، أبرزها الصين، والرد الغاضب من جانب تلك الدول المصدرة.

وبحسب "الألمانية"، فقد ذكر روبرتو أزيفيدو المدير العام لمنظمة التجارة العالمية في مؤتمر صحافي عقده في جنيف أن "الحروب التجارية يمكن أن تحدث في أي وقت وبطرق لا نتوقعها".

وتابع أزيفيدو "كل ما يتطلبه الأمر هو أن يتخذ عضو تدابير يعتبرها عضو آخر أحادية الجانب ولا مبرر لها ويرد عليها.. اللحظة التي سيحدث فيها الرد سيبدأ هذا التصعيد".

وفي كانون الثاني (يناير)، أعلنت واشنطن تعريفات استيراد مرتفعة على الغسالات ومعدات الطاقة الشمسية لحماية الوظائف المحلية، وردت الصين وكوريا الجنوبية والاتحاد الأوروبي وبلدان أخرى بطلبها رسميا إجراء مشاورات مع الولايات المتحدة في منظمة التجارة العالمية، وإذا لم تتمكن الدول من حل الخلاف في المحادثات الثنائية مع الولايات المتحدة فإن واشنطن قد تواجه إجراءات تجارية انتقامية، وقال أزيفيدو "إنه يفتقد الروح البناءة التي كانت الولايات المتحدة تظهرها في الماضي".

شعار منظمة التجارة

وتصاعدت في الفترة الأخيرة حدة الخلاف على المسائل التجارية بين قادة العالم يومياً، مع تمسك كل دولة بأحقيتها في حماية ميزانها التجاري.

وتتصارع الدول في التقدم بالحجج التي تؤيد إجراءات زيادة التعريفات الجمركية على وارداتها، ما أوجد في النهاية وضعاً غير واضح لمستقبل التجارة العالمية، لكن ملامح أزمة وشيكة أو حرب تجارية هي أبرز شيء يسيطر على المشهد في الوقت الحالي. وأمام تهديدات ترمب خرجت أوروبا بتحذيرات مماثلة، وتعهدت بالرد على أي ضرر قد تتعرض له من الولايات المتحدة ويؤثر في وضعها التجاري.

وقال مارجريتيس شيناس المتحدث باسم الجهاز التنفيذي للاتحاد الأوروبي، في الشهر الماضي، "إن الاتحاد مستعد للرد وبسرعة وعلى نحو ملائم في حال تأثر صادرتنا بأي إجراءات تجارية مقيدة من الولايات المتحدة".

وذكر شينس هذا الأسبوع أنه سيتخذ الإجراءات المناسبة لحماية صناعة بلاده ومستعدون للرد بسرعة في حالة تأثر صادراتنا بتدابير تجارية نقدية أمريكية.

وعلى الرغم من تنديده بسياسة ترمب فإن الاتحاد الأوروبي يمضي في إجراءات مماثلة للتصرفات الأمريكية، حيث فرضت المفوضية الأوروبية رسوم مكافحة إغراق على واردات منتجات الصلب من البرازيل وإيران وروسيا وأوكرانيا في العام الماضي.

ومع تهديدات وقرارت ترمب بشأن المسألة التجارية، قررت الصن والهند الرد بالمثل على تلك القرارات، وأوضح رئيس قسم الإصلاح والاستثمار في وزارة التجارة الصينية أن المقترحات الأمريكية بشأن فرض رسوم جمركية على واردات الصلب لا تتسق مع الحقيقة، مشيراً إلى أن بلاده لها حق الرد في حال تنفيذ هذه الإجراءات.

وأضاف المسؤول الصيني أن "بلاده ستتخذ في الحال الوسائل الضرورية لحماية حقوقها، بل إن الولايات المتحدة لديها بالفعل وسائل حماية مرتفعة على المنتجات المحلية من الحديد والصلب".

أما الهند فأعلنت خطتها لزيادة الجمارك على مجموعة من المنتجات المتنوعة بين الأجهزة والمنتجات الغذائية لتعزيز خطة النمو الاقتصادي في البلاد.

«المركزي الأوروبي» يتوقع انهيار مصرف «لاتفي» لتورطه بغسيل الأموال

حذر البنك المركزي الأوروبي من خطر انهيار مصر «ايه بي ال في» وهو ثالث أكبر بنوك لاتفيا بعد تجميد الدفوعات إليه عقب اتهامات من واشنطن بضلوعه في عمليات غسيل أموال.

وأفاد البنك المركزي الأوروبي (اي سي بي) في بيان أنه «بسبب التراجع الكبير في سيولته، يرجح أن بنك (ايه بي ال في) غير قادر على ايفاء ديونه وغيرها من الالتزامات مع استحقاق موعد تسديدها».

وأعلن البنك المركزي الأوروبي هذا الأسبوع أنه سيجمد دفوعاته إلى البنك اللاتفي، الأمر الذي يمثل صدمة جديدة للقطاع المالي في لاتفيا بعدما مُنع حاكم المصرف المركزي ايلمارس ريمزيفتش من مواصلة أداء مهامه وسط اتهامات له بتلقي رشى.

وذكر البيان أن «المصرف لم يمتلك أموالا كافيا متوفرة بشكل فوري لتحمل سحب الودائع قبل بدء صندوق ضمانات الودائع بتوزيع الأرباح».

والأسبوع الماضي، اعتبرت وزراة الخزانة الأميركية أن «ايه بي ال في» يعد «مؤسسة تشكل مصدر قلق أساسي من ناحية غسيل الأموال» متهمة اياه بالارتباط ببرنامج كوريا الشمالية التسلحي.

مقر المركزي الأوروبي

وفي هذا السياق، أعلنت الشرطة اللاتفية الجمعة أنها بدأت التحقيق في الادعاءات المرتبطة بغسيل الأموال.

لكن «ايه بي ال في» دافع عن نفسه مصرا على أنه جمع 1،36 مليار يورو (1،67 مليار دولار) لدعم سيولته.

وأوضح أن هذا «كاف تماما ليعاود المصرف إتمام الدفوعات والوفاء بجميع التزاماته تجاه عملائه، لكنه لم يُمنح الفرصة للقيام بذلك لاعتبارات سياسية».

من جهته، أكد رئيس وزراء لاتفيا ماريس كوسينسكيس أن بلاده «قامت بخطوات» لمحاربة غسيل الأموال خلال الأيام الأخيرة إلا أنه أقر بأن الاجراءات «لم تكن كافية» لانهاء هذه الممارسة في القطاع المالي.

ونقلت خدمة «بي ان اس» الإخبارية عنه قوله إن «الكيانات المعنية في لاتفيا تعمل عن قرب مع بعضها البعض ومع شركائنا الدوليين بمن فيهم المصرف المركزي الأوروبي والولايات المتحدة».

وأضاف «أنا مقتنع باستقرار القطاع المالي في لاتفيا والقدرة على اتخاذ خطوات رئيسية لضمان محافظة القطاع المصرفي على سمعته».

«المركزي الصيني» يضخ سيولة في الأسواق بـ 36 مليار دولار

ضخ بنك الشعب الصيني (البنك المركزي) 230 مليار يوان (36 مليار دولار) في النظام المالي من خلال عمليات السوق المفتوحة.

وبحسب «الألمانية»، فقد ذكر بنك الشعب الصيني، في موقعه على الإنترنت، أن هذه العمليات ستساعد في تعويض عوامل مثل دفع الضرائب وإدارة النقد من الخزانة المركزية والحفاظ على السيولة في النظام المصرفي بمستوى معقول ومستقر.

وتألفت العمليات من 110 مليارات يوان من اتفاقيات إعادة الشراء العكسية لمدة سبعة أيام و80 مليار يوان من اتفاقيات إعادة الشراء العكسية لمدة 28 يوما و40 مليار يوان من اتفاقيات إعادة الشراء العكسية لمدة 63 يوما.

ولم تتغير أسعار الفائدة على عمليات سبعة أيام و28 يوما و63 يوما عند 2.5 في المائة و2.8 في المائة و2.95 في المائة على التوالي، ويعتمد البنك المركزي الصيني بشكل متزايد على عمليات السوق المفتوحة لإدارة السيولة، بدلا من خفض أسعار الفائدة أو نسب الاحتياطي الإلزامي.

وتعهد البنك المركزي الصيني في تقرير السياسة النقدية للربع الأخير من عام 2017، بمواصلة سياسته النقدية المحايدة، والحفاظ على سيولة معقولة ومستقرة، ومراقبة سيولة المعروض النقدي لتسهيل الإصلاح الهيكلي في جانب العرض.

وأشار البنك المركزي الصيني إلى أنه سيتم تحسين الإطار التنظيمي من «دعامتين» تضمنان استخدام كل من الأدوات النقدية والتنظيم الاحترازي الكلي، وحدد البنك ثلاث مهام أساسية هي خدمة الاقتصاد الحقيقي، ومنع المخاطر، والإصلاح المالي.

مقر المركزي الصيني

وبحسب البنك، فإن الإصلاح المالي والانفتاح سيؤديان دورا أكبر في خدمة الاقتصاد الحقيقي وتشجيع الابتكار، كما أن الإصلاح سيتعمق فيما يتعلق بسعر الفائدة وأسواق النقد الأجنبي في الوقت الذي سيتم فيه تعزيز الشمول المالي، وشدد البنك المركزي الصيني على المراقبة المالية وتعهد بالحفاظ على الخط الأساسي حتى لا تقع مخاطر للنظم المالية.

إلى ذلك، ذكر تقرير للبنك الدولي أمس أن الصين قادرة على تحقيق نمو أكثر شمولا واستدامة عبر تنسيق الإصلاحات التي تعظم الأثر التنموي ومواجهة تحدياتها التنموية.

وقال التقرير إن الصين تسير نحو تنمية أكثر شمولا واستدامة، وأن إدارة الفترة الانتقالية بشكل مستدام سيكون حاسما لتحقيق أهداف التنمية في البلاد، مضيفا أن سياسة زيادة النمو بقيادة الإنتاج عن طريق الابتكار والمنافسة السوقية والقطاع الخاص، ستدعم تلك الأهداف.

وأوضح هون إس سوه، مدير برنامج السياسة الاقتصادية للصين في البنك الدولي، أن «التقدم الملحوظ الذي أحرزته الصين في تقليل الفقر المدقع بشكل كبير أسهم في تقليل نسبة الفقر العالمية»، معتبرا أن البنك الدولي سيواصل دعم أهداف الصين بالقضاء على الفقر المدقع وضمان النمو الشامل والمستدام.

ورغم الانخفاض السريع للفقر المدقع، ما زال عدد الفقراء بالصين كبيرا، وتوقع التقرير استمرار التقدم نحو القضاء على الفقر المدقع وأن ينخفض معدل الفقر المدقع دون 1 في المائة في 2018 وفقا لخط الفقر الدولي لتعادل القوى الشرائية بقيمة 1.90 دولار يوميا.

وسيكون التحدي أمام الصين هو تقديم المساعدة للفقراء الباقين بينما تولي اهتماما للمعرضين للسقوط في هوة الفقر، بحسب التقرير الذي أضاف أن المزيد من الإصلاحات لشبكة الأمن الاجتماعي ستساعد في هذا الاتجاه.

«ألبا» البحرينية تستكمل تمويلاً بـ 3 مليارات دولار.. لتوسعة مصهر ألمونيوم ليصبح الأكبر عالمياً

قال مسؤول بشركة ألمنيوم البحرين (ألبا)، التي تملك واحدا من أكبر مصانع صهر الألومنيوم في العالم، إنها ستجمع بنهاية الربع الأول من العام الجاري المبلغ اللازم لتمويل مشروع توسعة الخط السادس.

شعار شركة ألبا البحرينية

تقول الشركة إن الخط السادس سيجعلها أكبر مجمع لصهر الألومنيوم في العالم حيث سترتفع طاقة الإنتاج بواقع 540 ألف طن متري ليصل الإجمالي إلى 1.5 مليون طن سنويا.

ويتضمن المشروع إنفاقا رأسماليا بنحو ثلاثة مليارات دولار وسيمول جزء حجمه 1.5 مليار دولار من خلال قرض مجمع أتمت الشركة جمعه في 2016 وسيمول داخليا بمبلغ 400 مليون دولار في حين جرى تدبير 700 مليون دولار العام الماضي بقروض مضمونة من جانب وكالات ائتمان تصدير.

وقال علي البقالي نائب الرئيس التنفيذي لألبا في مقابلة مع رويترز الأسبوع الماضي إن هذا يعني أن المبلغ المتبقي حوالي 400 مليون دولار وستضمنه أيضا وكالات ائتمان تصدير وسيستكمل بنهاية مارس آذار.

وقال البقالي إن من بين البنوك التجارية الرئيسية المشاركة في تمويل وكالات ائتمان التصدير بي.ان.بي باريبا وسيتي جروب وكومرتس بنك وكريدي أجريكول وستاندرد تشارترد.

تأتي وكالات الائتمان التصدير المشاركة في المرحلة الثانية من هذا التمويل من ألمانيا وكندا واليابان.

وتابع أن الخط السادس في سبيله لبدء الإنتاج في بداية 2019 وستحتاج ألبا ستة أشهر بعد ذلك لزيادة الإنتاج إلى الطاقة القصوى.

تملك حكومة البحرين حصة أغلبية في ألبا من خلال صندوق الثروة السيادي ممتلكات. وبدأت الشركة العام الجاري المرحلة الثالثة من برنامج لخفض التكاليف من المتوقع أن يوفر للشركة نحو 60 مليون دولار في 2018.

وقال البقالي «من أجل المنافسة في السوق، وبما أننا لا نتحكم في الأسعار، فينبغي أن نركز على برنامج خفض التكاليف. ما نستطيع السيطرة عليه هو تكاليفنا كي نزيد الكفاءة ونزيد الإنتاج.»

«أويل برايس»: منتجو النفط الصخري يواجهون صعوبات في تحقيق الأرباح

أكد تقرير «أويل برايس» الدولي أن مجموعة المنتجين في «أوبك» أو خارجها حققوا بالفعل معا نتائج فائقة ويرجع ذلك في الأساس إلى الدورين القياديين المميزين لكل من السعودية وروسيا، اللتين حرصتا على تحقيق أعلى مستوى من التناغم والتقارب فيما بينهما.

وأضاف التقرير أن روسيا حققت نجاحا ملحوظا في خفض صادراتها، ولا سيما في النصف الثاني من العام الماضي حيث كانت الشركات الكبرى مثل روسنفت، ولوكويل، وغازبروم، محققة بالفعل مستوى قويا في الامتثال بخفض الإنتاج، لافتا إلى أن الإحصائيات تؤكد تراجع صادرات النفط الروسية في تشرين الأول (أكتوبر) عام 2017 بنحو 240 ألف برميل يوميا مقارنة بالمستوى المرجعي لذات الشهر من عام 2016 ما يشير إلى الامتثال الواسع.

ويرى التقرير أن الأسبوع الماضي كان أسبوعا وعرا بكل المقاييس على الرغم من أن خامي غرب تكساس الوسيط وبرنت قد قفزا بشكل حاد يوم الخميس بعد أن كشف تقرير تقييم الأثر البيئي عن حدوث انخفاض مفاجئ في مخزونات النفط الخام.

وذكر التقرير الدولي أن إنتاج النفط في الولايات المتحدة ظل ثابتا نسبيا، لافتا إلى أن الزيادة في إنتاج النفط الخام كانت محدودة، وأن مشروعات النفط الصخري الزيتي في الولايات المتحدة لا تزال تكافح لتكون مربحة بدرجة مقبولة. ونوه التقرير بأن منتجي النفط الصخري ما زالوا يواجهون صعوبات في تحقيق الأرباح، لافتا إلى وجود تباين واسع في استراتيجيات الإنتاج بين شركات النفط الصخري الكبرى وأن أكبر 15 شركة نفط صخري مستقلة حققت بينها خمس شركات فقط أرباحا ربع سنوية بينما البقية قد حافظت على عوائدها ثابتة.

ونقل التقرير عن شركة إكسون موبيل العالمية عزمها زيادة الاستثمار في المصافي الأمريكية من خلال توسيع مصفاة بومونت التي يمكن أن تصبح – في ضوء ذلك التوسع – ثاني أكبر مصفاة في الولايات المتحدة.

تتمات

الفلبين

حسون وهما المتهمان بقتل الخادمة جوانا ديميفليس، مضيفاً أنه: «علم بهذا التطور من مسؤول أمني في الكويت».

وقالت وزارة العمل والعمالة الفلبينية في تصريحات نشرتها وكالة الأنباء الفلبينية الرسمية أن: «قرار رفع الحظر عن إرسال العمال الفلبينيين إلى الكويت يعود إلى الرئيس رودريغو دوتيريتي فقط».

وقال وزير العمل سيلفستر بيلو رداً على سؤال حول ما إذا كان سيصدر توصية حول وقف حظر إرسال العمال للكويت بعد اعتقال المتهمين بقتل الخادمة جوانا: «سيكون الرئيس هو الذي يقرر ذلك»، مضيفاً: «أننا ننتظر عمل الحكومة الكويتية في هذا الشأن».

وأضاف «سنرى ما ستفعله الحكومة الكويتية.. لكن المهم هو أن توقع الكويت على مذكرة تفاهم لحماية العمال الفلبينيين في الخارج»، متابعاً: «إذا فعلوا ذلك فإن هناك احتمالا بأن يرفع الرئيس الحظر».

وقال السفير الفلبيني لدى الكويت «أن الحكومة الكويتية ستطلب تسليم المتهمين الإثنين»، إلا أنه ذكر: «أنه يمكن أن تكون هناك قوانين تمنع ذلك»، وفق ما أوردته الشبكة الإعلامية.

وتابع: «السلطات الكويتية قالت إنها ستطلب تسليم المتهمين بقتل الخادمة إلى الكويت، لكنهم قالوا أيضا إن هذين البلدين (سوريا ولبنان) يمكن أن تكون لديهما قوانين تمنع تسليم المتهمين إلى الكويت للمحاكمة».

غير أن السفير فيلا قال أيضاً: «أن الفلبين لديها سفارتان في بيروت ودمشق، ومن المحتمل أن تساعد السفاراتان في هذا الموضوع».

وتابع السفير: «بالإضافة إلى وكيل النيابة، فإننا سنستأجر فريقا من المحامين هنا في الكويت للمساعدة في الملاحقة القانونية للمتهمان بقتل الخادمة جوانا».